اسم المصدر: الاقتصادية
التاريـــخ: 17-11-2008 رقم العـدد: 5516 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 59 رقم القصاصة: 1

ملف صحفي

خطاب الملك أمام القمة: مرحلة جديدة للأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي

حديث بين الملك والرئيس الأمريكي قبيل جلسة قمة العشرين

اعتبر اقتصاديون ومحللون ماليون سعوديون وخليجيون أن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمام قمة العشرين بمثابة نقطة الأساس لدول الاقتصادات الناشئة والنامية في صناعة قرارات الاقتصاد العالمي. والمعلوم أن السعودية هي الدولة العربية الوحيدة في مجموعة العشرين التي تأسست عام 1999 وتعتبر قمتها التي عقدتها السبت الماضي في واشنطن الأولى على مستوى الزعماء من تأسيس المجموعة، وهي قمة جاءت على خلفية الأزمة المالية العالمية.

وأكد الملك في خطابه أمام القمة أن "العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول حتم وجود الدول الناشئة المهمة في عضوية المجموعة، ما يجعل دورها حيويا وضروريا في التصدي للقضايا الاقتصادية العالمية، حيث أثبتت خلال السنوات الماضية قدرتها على بناء التوافق بين الدول المتقدمة والناشئة، ومن ذلك المساهمة في دفع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي، وفي تطبيق المعايير الدولية، وفي توفير نقاشات بناءة حيال التغيرات السكانية، وأمن الطاقة، والتجارة وغيرها من القضايا المهمة".

وفي جانب إعلان الملك عن ضخ 400 مليار دولار في الاستثمارات الحكومية خلال خمسة أعوام المقبلة، اعتبر الاقتصاديون هذه الإشارة تأكيدا على المضي قدما في التنمية المحلية رغم ما تواجهه أسواق المال العالمية من اضطرابات في الوقت الحالي، كما أنها تأكيد على تحمل المملكة مسؤوليتها تجاه الاقتصاد العالمي حيث يعزز هذا الإنفاق استمرار نمو الاقتصاد العالمي. إلى التفاصيل:

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 17-11-2008 رقم العدد: 5516 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 59 رقم القصاصة: 2

مكانة الاستثمار السعودي كقوة جديدة تستقطب الاستثمارات العالمية وتدعم ترحيل الاستثمارات السعودية الخارجية إلى داخل الوطن، وبينوا أن خادم الحرمين الشريفين يسعى إلى تقوية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وهو توجه حقيقي للعصر لعدم الاعتماد على النفط ولكن توظيف أموال النفط في خلق صناعات واستثمارات مرادفة وبديلة للنفط لو نضب في يوم من الأيام، مؤكدين أن توجه الدولة نحو استثمار هذا المبلغ سيعزز من نمو الاقتصاد السعودي وهو تأكيد من خادم الحرمين الشريفين أن المملكة ستبقي على برامج الإنفاق على الاستثمارات كما يأتي رصد هذا المبلغ في إطار إدراك الحكومة لما للاستثمار الحكومي من آثار بعيدة المدى في التنمية.

مشاريع التنمية

قال الدكتور عبد الله صادق دحلان عضو مجلس الشورى السعودي والخبير الاقتصادي إن إعلان الملك ضخ 400 مليار دولار يؤكد إقرار تنفيذ المشاريع الحكومية في المرحلة المقبلة وعدم تعثرها حيث كان هناك قلق لدى المواطنين وكان هناك تخوف من بعض المقاولين وقرار الملك أذهب كل تخوف وأكد أن الدولة سارية في مشاريعها التنموية وأن الدولة ملتزمة بالمشاريع التي أعلنتها خصوصا تلك التي وضع حجر أساسها الملك عبد الله، وهذه خطوة حكيمة من خادم الحرمين الشريفين يؤكد فيها أن التنمية تسير رغم كل الأزمات العالمية ويؤكد أن قدرة ميزانية الدولة ومكانة الدولة ماليا ومؤسساتها المالية قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه المشاريع التنموية في المرحلة المقبلة، أجزم بأنه قرار حكيم وسيبعد أي قلق عن المقاولين أو أصحاب المشاريع الأخرى.

وأشار دحلان إلى أن الاستثمارات الحكومية هي بحد ذاتها إنفاق على مشاريع تقوم بها الدولة لخدمة أمور تنموية سواء كان هذا المبلغ لخدمة مشاريع أعلن عنها أو لخدمة مشاريع موجودة في الخطة أو استثمار الدولة في مشاريع لها عوائد تنموية على المجتمع السعودي.

البيئة الاقتصادية

أكد عادل كعكي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة أن ضخ 400 مليار دولار على مدى خمس سنوات للإنفاق على الاستثمارات الحكومية والإنفاق على المشاريع الإنمائية والخدمية يؤكد التحسن الكبير الذي طرأ على المناخ الاقتصادي بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة. ومن ناحية أخرى فإن مؤشرات الزيادة في الاستثمار والإنتاج تدل بالضرورة على تحسين فرص التشغيل وزيادة الاستخدام في القطاعات المختلفة وخاصة قطاعات البنى التحتية والأساسية، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات لن تقتصر على فئة معينة داخل المجتمع بل ستشمل الجميع بلا استثناء. وأضاف أن ضخ هذا المبلغ سيعزز البيئة الاقتصادية للمملكة ويمنحها قدرا أوسع للمنافسة مما ينعكس على مصلحة المواطنين.

استثمار السيولة

قال عبد الله بن حمد بن عمار العمار رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين في مجلس الغرف السعودية: لقد تضمنت كلمة خادم الحرمين الشريفين في قمة قادة مجموعة العشرين المتعلقة بدراسة كيفية الوصول إلى حلول تنقذ الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية التي عصفت به خلال الأشهر القليلة الماضية، التي بدأت بالقطاع المالي ثم انتقلت إلى الاقتصاد ككل فالركود الاقتصادي بدأ يلقي بظلاله على أكثر من 30 ولاية أمريكية و14 دولة من دول أوروبا الغربية، ناهيك عن بقية دول العالم، تشخيصه لهذه المشكلة في أنها نتجت عن العولمة غير المنضبطة وفي الأسواق المالية المنفلتة والتي لا تخضع لأي رقابة. وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن المملكة والمنطقة العربية ككل ليست بعيدة عن تأثيرات هذه الأزمة وأن المملكة سوف تعمل بعون الله تعالى على التعاون مع دول العالم للتصدي لهذه المشكلة وحلها وأنها ستستثمر في الاقتصاد المحلي 400 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة. ولكي نتصور كبر حجم هذا المبلغ علينا أن نعرف أن الصين على كبر حجمها وعدد سكانها الذي يتجاوز المليار بثلاثمائة مليون، خصصت للاستثمار في اقتصادها المحلي 600 مليار دولار ولمدة عشر سنوات، من هذه المقارنة يتضح - بإذن الله تعالى - التأثيرات الإيجابية لهذه الخطوة على اقتصادنا الوطني بقطاعاته المختلفة ابتداء من القطاع المالي والقطاع الاستثماري وقطاع المقاولات وبقية القطاعات الأخرى التي سوف تستفيد جميعاً من هذا الكم الكبير من السيولة، كما أن هذا سوف ينعش - بإذن الله تعالى - مشاريع تنموية وخدمية تعود بالنفع على المواطن وتقوي من ركائز اقتصادنا الشامخ وتتيح مزيدا من الفرص الوظيفية للشباب السعودي وتعمل على رقي الوطن - بإذن الله تعالى - اقتصاديا وحضارياً بشكل يسرع بانضمام بلادنا إلى الاقتصادات العالمية ويجعل تأثيرنا أكبر في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية.

استقطاب الرساميل الأجنبية

وقال منصور أبو رياش رئيس اللجنة العقارية في غرفة مكة ورئيس مجموعة أبو رياش للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري، في الحقيقة ضخ 400 مليار دولار على خمس سنوات في دولة نفطية اقتصادها قوي يزيد مكانة الاستثمار السعودي كقوة جديدة تستقطب الاستثمارات العالمية وتدعم ترحيل الاستثمارات السعودية الخارجية إلى داخل الوطن

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 17-11-2008 رقم العدد: 5516 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 59 رقم القصاصة: 3

تلك المؤسستين ولكن إنما هو استدلال أنه سيكون هناك حركة دؤوبة وستشهد المنطقة لدينا مطارات إقليمية لأن كعكة الاقتصاد متنوعة ومترامية الأطراف على أراضي مملكتنا الحبيبة ونحن نطالب أن توجه استثمارات إلى المناطق الأقل نموا لخلق تنمية متوازنة وشاملة ويكون هناك عدالة في توزيع تلك الاستثمارات وخلق شبكة طرق جوية في مطارات إقليمية، وأعتقد أن توجه الاقتصادات بشكل عاجل وخاصة المطارات الإقليمية والتي تعد عامل جذب استثماري لتلك المناطق. وقال لا بد من دعم المنشآت الصغيرة من ناحية العمالة والقروض بدون فوائد وتوسيع قاعدة الدعم والاهتمام في قطاع الزراعة، حيث تحولت الزراعة إلى منتجة للغذاء بتدخل في اقتصادات غذائية والزراعة المستدامة لا بد أن تكون المنظومة الاستثمارية والاقتصادية حزمة متكاملة لتسهيل واقعية ومنطقية تفي بالمرحلة الحالية والمستقبلية للمشاريع فتحول خادم الحرمين الشريفين إلى تقوية الاستثمار وتنويع الاقتصاد هي توجه حقيقي لعصر عدم الاعتماد على النفط ولكن توظيف أموال النفط في خلق صناعات واستثمارات مرادفة وبديلة للنفط لو نضب في يوم من الأيام.

المضي في الإنفاق الحكومي

وقال المهندس نبيل الجمل رئيس مجلس إدارة شركة القمّي للمقاولات إن إعلان خادم الحرمين ضخ 400 مليار دولار للإنفاق على الاستثمار الحكومي خلال الخمس سنوات المقبلة سيعزز من نمو الاقتصاد السعودي وهو تأكيد من خادم الحرمين الشريفين أن المملكة ستبقي على برامج الإنفاق على الاستثمارات.

وبين الجمل أن إعلان الملك عبد الله عن رصد هذا المبلغ يأتي في إطار إدراك الحكومة لما للإنفاق الحكومي من آثار بعيدة المدى على التنمية ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، من خلال التركيز في الإنفاق على المجالات التي تعد داعمة ومحفزة لنمو القطاع الخاص ومن ذلك الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، وعلى تطوير خدمات التعليم والصحة، والتدريب للقوى العاملة على تطوير البيئة التنظيمية لدعم قيام القطاع الخاص بدور رئيسي في الإنتاج، واستطرد قائلا ونحن نتوقع أن تتسارع خطى النمو الاقتصادي في السعودية بفضل الزيادة في الإنفاق الحكومي. وأضاف أن الاستثمار الحكومي يوفر حافزا لتوسع القطاع الخاص غير النفطي، ومتوقعا أن تكون مؤشرات النمو الاقتصادي إيجابية.

وأشار إلى أن ارتفاع حجم الاستثمار الحكومي يعد ثمرة للجهود الإنمائية المتواصلة التي تبذلها الحكومة في مختلف المجالات التنموية وفي إطار الحاجة إلى التكامل الضروري بين جميع قطاعات النشاط الاقتصادي التي تبلورت في أهداف وسياسات واستراتيجيات الخطط الخمسية.

وأوضح أن التطوير الكبير الذي تحقق للاقتصاد السعودي يرجع إلى عدد من العوامل منها الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم واتخاذ جملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي رافقت تلك الفترة واستهدفت تعزيز النهج القويم والصحيح في مختلف المسارات والمضي في تطبيق فاعل للإصلاحات في الاتجاهات كافة حيث يمر الاقتصاد السعودي خلال هذه الحقبة الزمنية بتحولات جذرية تتواكب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين التي تتصف بالانفتاح الاقتصادي متخذة المنافسة القوية والميزة التنافسية كمعيار لنجاح اقتصادات الدول. وهذه التحولات في الاقتصاد السعودي والمتفاعلة مع التغيرات الإقليمية والدولية تتركز في تعزيز دور القطاع الخاص بهدف تسلم المركز الريادي في تسيير دفة الاقتصاد الوطني عن طريق تملك وتشغيل المؤسسات والمشاريع الاقتصادية التنموية المهمة مدعوما بتوجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية للمملكة.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 17-11-2008 رقم العـدد: 5516 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 59 رقم القصاصة: 4

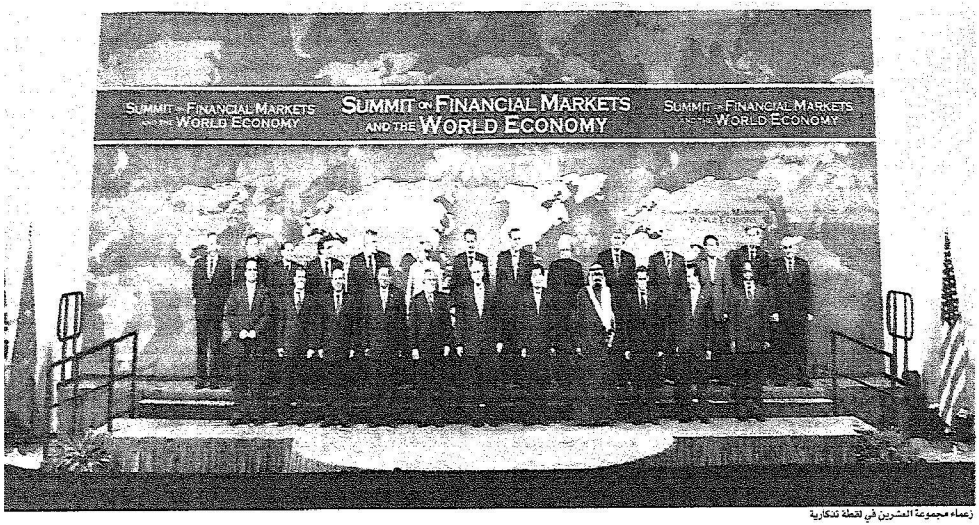

زعماء مجموعة العشرين في قطة تذكارية

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 17-11-2008 رقم العـدد: 5516 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 59 رقم القصاصة: 4

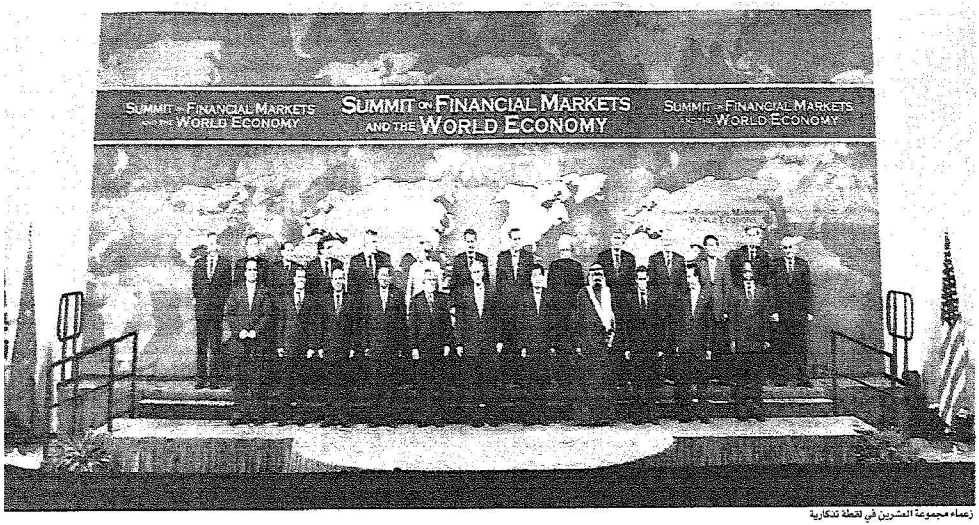

زعماء مجموعة العشرين في قطة تذكارية